المركز السوداني للديمقراطية والتنمية
SUDANESE CENTER FOR DEMOCRACY & DEVELOPMENT

سلسلة اصدارات المركز (٣)

دور الشـــباب في انتخابات العام ٢٠١٥م

د. عمر الخير إبراهيم

فبراير ٢٠١٥م

المركز السوداني للديمقراطية والتنمية
SUDANESE CENTER FOR DEMOCRACY & DEVELOPMENT

دور الشـــباب

في انتخابات العام ٢٠١٥م

إعداد:

د. عمر الخير إبراهيم

(المدير العام للمركز السوداني للديمقراطية والتنمية)

بسم الله الرحمن الرحيم

دور الشباب في انتخابات العام ٢٠١٥م

تمهيد[١] :

هذه الورقة تهدف إلى تناول أهمية مشاركة الشباب في الانتخابات العامة بالسودان للعام ٢٠١٥م، عليه فهي وإن كانت ستركز على الدور المناط بالشباب ولكنها لابد من أن تستعرض بالضرورة الإطار النظري والمرجعي الذي تستند عليه فكرة الانتخابات من ناحية ثم السياق القانوني والسياسي الذي تتم فيه العملية الانتخابية من الناحية الأخرى.

الديمقراطية، المواطنة والإنتخابات:

- تعرف الديمقراطية حسب القاموس بأنها حكم يقيمه الشعب وتكون فيه السلطة العليا مناطة بالشعب يمارسها مباشرة (الديمقراطية المباشرة) أو بواسطة وكلاء عنه ينتخبهم في نظام انتخابي حر (الديمقراطية التمثيلية).
- الانتخابات هي جوهر النظام الديمقراطي ، كما أنها الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة السياسية في النظام الديمقراطي كونه المرجعية الأساسية في تحديد شرعية السلطة داخل المجتمع مثلما يشكل الأساس في تجسيد مفهوم السيادة الشعبية ، أي حقه في حكم نفسه بنفسه عن طريق من يختاره لممارسة السلطة السياسية.
- فالانتخابات هي الوسيلة التي يتم بواسطتها اختيار الأشخاص الذين سيعهد إليهم باتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة في الدولة ، كما أنها أيضاً وسيلة لتنظيم علاقة الفئات المختلفة وعملية لحسم الخلافات بالطرق السلمية أي أن الانتخابات تحمى الوطن من الفساد والصراعات والاحتراب.

- من هنا تأتي العلاقة بين الانتخابات والعملية الديمقراطية والمشاركة الواسعة للمواطنين في تطوير العملية الديمقراطية . ترتبط الانتخابات بجملة من المبادئ الديمقراطية الراسخة مثل؛ مبدأ التداول السلمي للسلطة ، حرية الاختيار ، حق التنافس الشريف ، المساواة ، حق التنظيم ، حق التجمع حرية التفكير والتعبير وحق التقدم نحو المواقع القيادية في الدولة والإسهام في إدارة الشأن العام.

---

[١] هذه الورقة قدمت في الملتقي التداولي الثاني لرؤساء الاتحادات الولائية للاتحاد الوطني للشباب السوداني بودمدني بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٥م

- إن العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة علاقة عضوية وتبادلية إذا اختلت الديمقراطية اختلت حقوق المواطنة و إذا اختلت حقوق المواطنة اختلت الديمقراطية.
- إن حقوق الإنسان هي أساس الديمقراطية وحقوق الإنسان هي أساس المواطنة لان المواطنة هي كفالة الحقوق المتساوية والواجبات المتساوية لكل المواطنين السودانيين والحقوق التي وردت في الدستور في المبادئ الأساسية وفى وثيقة الحقوق التي تشمل الحرية الدينية والحرية من الرق والسخرة والمساواة إمام القانون والحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتساوية للمرأة وتشمل هذه الحقوق فى الوثيقة كذلك حق التعبير والإعلام وحرية التجمع والتنظيم وحرية التنقل والإقامة وحق التملك والحق فى التعليم والرعاية الصحية وحقوق المسنين وحقوق الأشخاص وذوى الاحتياجات الخاصة .. الخ.

- **ومن أهم حقوق المواطنة الحق فى الاقتراع:**

- تشكل الحريات والحقوق الأساسية الشروط الضرورية لهذا الحق.
- إن الحق في الاقتراع من أهم حقوق المواطنة لأنه يمكن المواطن من المشاركة في الشئون العامة التي تنص عليها كل المواثيق الدولية والإقليمية:
- ويتم إنفاذ الحق في الاقتراع من خلال التصويت لكل مواطن حسب السن التي يحددها القانون.

<u>أهمية ومزايا الانتخابات:</u>

- تعطي الانتخابات صك شرعي تتمتع به السلطة المنتخبة وبالتالي تعطي الشرعية للحكومة لتبرير ممارساتها وسياساتها التي تستند الي قاعدتها الانتخابية ، لذلك تحرص كل الحكومات الديمقراطية وغير الديمقراطية علي التمسك بالانتخابات وإن لم تكن تنطبق عليها المعايير الدولية المتعارف عليها.
- فالانتخابات وسيلة فعالة لتوسيع نطاق المشاركة الشعبية فهي تعطي فرصة لكل شخص للمساهمة في عملية الممارسة السياسية واختيار صانعي القرار، وتمكنه من التعبير عن رأيه والاختيار بين البدائل المطروحة أمامه.
- الانتخابات تنمي انتماء المواطن للمجتمع الذي يعيش فيه ، فهي تعطي المواطن فرصة الإفصاح عن رغبته في اختيار المسئولين الأكثر قدرة وكفاءة حسب وجهة نظره، وتعزز من شعوره بالكرامة والقدرة علي التأثير وتحقيق الذات. وهي أيضاً ــ الانتخابات ــ وسيلة لحث المسئولين علي الشعور بالمسئولية ، فهي تجعل المسئولين خاضعين لمحاسبة ناخبيهم .

الإطار الدستوري للنظام الديمقراطي:

- مع التأكيد على الأهمية الاستثنائية الخاصة، التي تتسم بها العملية الانتخابية كإحدى أهم الآليات الديمقراطية، فإنّ الانتخابات لا تجري في فراغ، وإنما في إطار نظام سياسي قد يكون ديمقراطياً، أو شبه ديمقراطي، أو حتى مستبداً.
- ذلك أنّ الديمقراطية ليست مجرد ورقة تُلقى في صندوق الانتخاب أو مقعد يحتله نائب مُنتَخَب تحت قبة البرلمان، وإنما الديمقراطية بالأساس هي مبادئ، تتمثل في الحرية والمساواة... وهي قيم التسامح، والحوار، والتنوع، والتعددية...كما تتمثّل الديمقراطية في آليات من بينها: نظام انتخابي سليم يضمن للفرد المشاركة في صنع القرار ومراقبته، والتصويت، واعتماد قرار الغالبية، وحماية مصالح الأقلية، والتعددية السياسية، والتداول الديمقراطي للسلطة... وكذلك فإنّ الديمقراطية هي ضمانات دستورية تقرر مبدأ سيادة الأمة وكونها مصدر السلطات جميعاً وصاحبة الولاية على نفسها، وانفصال الدولة عن أشخاص الحاكمين، وضمان حقوق الإنسان، والعدالة، وتكافؤ الفرص، وسيادة القانون، والمساواة أمامه، وإنصافه وعدله وضمانه التوازن بين المصالح المتعارضة، وامتثال السلطة للقانون، ومسؤوليتها أمام ممثلي الأمة ومساءلتها، والرقابة عليها، وفصل السلطات مع تعاونها... وأخيراً، الديمقراطية هي مؤسسات تتمثّل في: مجلس نيابي، وحكومة ممثلة ومسؤولية، وقضاء مستقل، ومؤسسات مجتمع مدني من دون وصاية حكومية.
- الديمقراطية تتطلب وجود درجة عالية من الشرعية السياسية لأن العملية الانتخابية الدورية تقسم السكان إلى معسكرين "خاسر" و"رابح". لذا فإن الثقافة الديمقراطية الناجحة تتضمن قبول الأحزاب الخاسرة ومؤيديها بحكم الناخبين وسماحهم بالانتقال السلمي للسلطة والقبول بمبدأ تحولهم إلى خانة المعارضة المسئولة والتي تعتبر جزء من النظام الديمقراطي وليست خارجة عنه. فقد يختلف المتنافسون السياسيون ولكن لابد أن يعترف كل طرف للآخر بدوره الشرعي؛ سواء في أداء دور الحكومة أو المعارضة. ومن الناحية المثالية يشجع المجتمع على التسامح والكياسة في إدارة النقاش بين المواطنين. وهذا الشكل من أشكال الشرعية السياسية ينطوي بداهةً على أن كافة الأطراف تتشارك في القيم الأساسية الشائعة. وعلى الناخبين أن يعلموا بأن الحكومة الجديدة لن تتبع سياسات قد تخالف ما تم إختيارها بناء عليه من برنامج إنتخابي لأن فكرة الانتخابات ودوريتها تمنع ضمنا أن يتعامل الحزب الفائز كأنه لن يخضع لعملية إنتخابية أخرى أو أن يتعرض لسحب الثقة منه وهو في الحكم.

السياق السياسي والقانوني لانتخابات العام ٢٠١٥م في السودان:

السودان وفقا لدستور ٢٠٠٥م الانتقالي يعتبر جمهورية ديمقراطية بما يؤكد أنه يستمد مرجعياته في الحكم من فكرة ومبدأ النظام الديمقراطي. وقد تم وفقا للدستور الانتقالي للعام ٢٠٠٥م وضع قانون للانتخابات في عام ٢٠٠٨م لينظم ويحكم العملية الديمقراطية الانتخابية، والذي بناء عليه نظمت أول انتخابات عامة للعام ٢٠١٠م في أعقاب توقيع إتفاقية نيفاشا في ٢٠٠٥م. وكان هناك إجماع تام من كل القوى السياسية في البلاد على أن الإطار الدستوري والقانوني للنظام السياسي الذي تكون بعد إتفاقية السلام الشامل يمثل أفضل النظم التشريعية التي شهدها السودان. وربما يرجع البعض هذا الاجماع إلى أن الاطار التشريعي والدستوري لأول مرة في السودان جاء نتاجا لتدافع قوى شبه متوازنة سياسيا وعسكريا مثلت أهم تيارات الصراع السياسي السوداني منذ الاستقلال وحتى اليوم؛ وهي قوى اليسار العلماني وقوى اليمين الاسلامي. لكن جاء إنفصال الجنوب ليمثل أكبر تحدي يواجه النظام ومسلماته السياسية مثل الوحدة والسلام والشريعة والديمقراطية ... الخ.

ثم إقتضى إنفصال الجنوب مراجعات للدستور والقوانين التي إنبثقت عنه، فجرت تعديلات على كثير منها ومن ضمنها الدستور الانتقالي لعام ٢٠٠٥م وقانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨م. بناء على ذلك فقد تغير الإطار التشريعي الدستوري والقانوني الذي سيحكم انتخابات العام ٢٠١٥م عن العام ٢٠١٠م. ويمكن تناول أهم المسائل ذات الصلة بالسياق الدستوري والقانوني والسياسي لإنتخابات العام ٢٠١٥م من خلال محورين أساسيين هما:

المحور الدستوري والقانوني:

كل الأنشطة السياسية وغيرها لابد لها من إطار تشريعي يحكمها وينظم عملها. والانتخابات تمثل نشاطا سياسيا هاما إذ بموجبها يتم إختيار القيادات التنفيذية والتشريعية للدولة. لذا كان لابد من إحكام تنظيمها بالدستور وإفراد قانونا خاصا بها لضمان تحقيقها لأهدافها وغاياتها.

عليه نجد أن الدستور الانتقالي للعام ٢٠٠٥م وقانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م المعدل ٢٠١١م والمعدل ٢٠١٤م هما أهم مرجعيات الإطار الدستوري والقانوني لإنتخابات العام ٢٠١٥م.

بينما جاءت أهم التعديلات الدستورية التي أدخلت على الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م ولها صلة بإنتخابات ٢٠١٥م هو إلغاء إنتخاب الولاة ومنح صلاحية تعيينهم وإعفائهم

للسيد/ رئيس الجمهورية. أما في قانون الانتخابات القومية فقد شملت أهم التعديلات، زيادة نسبة مقاعد المرأة في البرلمان القومي والبرلمانات التشريعية الولائية بنسبة ٥%، حيث إرتفع التمثيل النسبي لهم من ٢٥% إلى ٣٠%. وأيضا ارتفعت نسبة التمثيل النسبي للقوائم الحزبية من ١٥% إلى ٢٠%. وبالتالي نقصت نسبة الدوائر الجغرافية من ٦٠% إلى ٥٠%.

المحور السياسي:

ولما كانت الانتخابات هي الوسيلة الوحيدة المعتمدة والمتراضى عليها في إختيار القيادات التنفيذية والتشريعية في إطار الأنظمة الديمقراطية وشبه الديمقراطية. فقد مثلت الانتخابات دائما قضية ذات حساسية عالية جدا خاصة في الدول التي تشهد نوعا من عدم الاستقرار السياسي نتيجة لإنتشار العنف أوالحرب فيها أو في بعض أجزائها مما يجعلها تفتقر إلى الأمن الذي يعتبر مهدد رئيسي للعملية الانتخابية وبدونه لا يمكن ضمان قيام انتخابات حرة ونزيهة تحقق الشرعية السياسية المطلوبة للحكومات الديمقراطية.

والسودان دولة ظلت تشهد نزاعات وحروب في بعض أجزائه منذ الاستقلال في ١٩٥٦م الأمر الذي أثر كثيرا في طريقة تعاقب الأنظمة فيه ومدة بقائها في السلطة. ويعزو كثير من الأكاديميين والمثقفين والنخب السياسية ظاهرة التعاقب الديمقراطي والعسكري من الأنظمة فيه إلى هشاشة الدولة وتكوينها من حيث الهوية والمؤسساتية مما جعل الأنظمة والحكومات المتعاقبة تركز أكثر على ضمان بقائها وإستمرارها وإن كان ذلك على حساب استدامة الحريات والسلام والتنمية. لذا تفشت في الثقافة والممارسة السياسية السودانية ظواهر الكبت والعزل والاقصاء السياسي للدرجة التي أضعفت الثقافة الديمقراطية بل وأوئدتها حتى في ظل الفترات الديمقراطية التي شهدها السودان.

إن الإرث الثقافي وعبرة التجارب السياسية السابقة تؤكد أهمية الديمقراطية لمواجهة قضايا البناء الوطنى فى السودان، والخروج من نفق الأزمة التى تحيط بالوطن وتكاد تمزقه إلى دويلات وكانتونات متحاربة وهو أمر يفرضه واقع التمايز الثقافى، الإثنى، الديني والتاريخى والاعتراف بهذا الواقع الذى أفرزته عوامل تاريخية عديدة يؤكد على ضرورة انتهاج الديمقراطية كإطار أفضل للمحافظة على الوحدة الوطنية وتعزيزها، وتأكيد حق المجموعات المختلفة فى المحافظة على ثقافاتها وتطويرها وفى التفاعل الطوعى والإيجابى فيما بينها فى إطار سودان واحد وموحد.

التطورات السياسية الأخيرة في السودان ومنذ إطلاق السيد/ رئيس الجمهورية لمبادرة الحوار الوطني في يناير ٢٠١٤م، أحدثت حراكا سياسيا كبيرا أعاد ترتيب مواقف أحزاب

وشجع على تكوين تحالفات جديدة أسهمت في إيجاد معادلة سياسية جديدة. فالناظر للساحة السياسية الآن يجدها تنقسم إلي ٤ محاور أساسية وهي على النحو التالي:

١. محور الحكومة وأحزابها الموالية
٢. محور أحزاب المعارضة المؤيدة للحوار
٣. محور أحزاب المعارضة الرافضة للحوار
٤. محور الحركات المسلحة الداعية إلى إسقاط النظام عسكريا

وهذه المحاور الأربعة ليست بالضرورة شاملة لكل مواقف الأحزاب والحركات ولكنها تمثل أبرزها والتي يمكن التعامل معها لإيجاد مقاربة تمكنا من القراءة الصحيحة للواقع السياسي وأثره على إنتخابات العام ٢٠١٥م. وسنحاول أن تكون مقاربتنا تعتمد على الأحزاب السياسية الكبرى مستخدمين معايير موضوعية تساعدنا في التعرف على مدى تأثير الحزب في المعادلة السياسية القائمة وهي على النحو التالي:

أولا: جماهيرية الحزب (وزنه الانتخابي في آخر إنتخابات نظمت ٢٠١٠م وكانت تحت مراقبة المجتمع الدولي)

ثانيا: التاريخ السياسي للحزب (نشأة الحزب واسهاماته)

ثالثا: فاعلية الحزب (الحضور والأثر السياسي)

وبناء على المعايير المذكورة يمكن أن نرصد الأحزاب السياسية أدناه بإعتبارها ينطبق عليها كل أو بعض هذه المعايير وهي تمثل ــ تقريبا ــ قراءة أو مقاربة تساعدنا على التعرف على الواقع السياسي المعقد ومدى أثره على إنتخابات العام ٢٠١٥م. وسنعطي كل معيار ٣ درجات كدرجة قصوى حتى نستطيع حساب النقاط لكل حزب على حده أو مجموعة الأحزاب في حالة التعرف على موقفها من قضايا الحوار الوطني والانتخابات.

مقاربة الأوزان السياسية للأحزاب السياسية الأكثر تأثيرا بالساحة السياسية

الرقم	الحزب	جماهيريته	تاريخه وإسهاماته	حضوره وفاعليته	الدرجة الكلية
١.	المؤتمر الوطني	٣	٣	٣	٩
٢.	الأمة القومي	-	٣	٣	٦
٣.	الإتحادي الديمقراطي الأصل	٢	٣	٣	٨

٤.	المؤتمر الشعبي	١	٣	٣	٧
٥.	الشيوعي	-	٣	٣	٦
٦.	البعث	-	٣	٣	٦
٧.	الاصلاح الآن	-	-	٣	٣

ملاحظة هامة: الحركات المسلحة ليست أحزابا سياسية وبالتالي تمنح وفقا للمقاربة صفرا

مواقف الأحزاب السياسية والحركات المسلحة من قضايا الحوار الوطني والانتخابات

*	العملية	الأحزاب المؤيدة	الأحزاب الرافضة	الأحزاب المتحفظة/المقاطعة
١.	الحوار الوطني	١. المؤتمر الوطني ٢. الاتحاد الديمقراطي الأصل ٣. المؤتمر الشعبي	١. الشيوعي ٢. البعث ٣. الحركات المسلحة	١. الأمة القومي ٢. الإصلاح الآن
٢.	الانتخابات	١. المؤتمر الوطني ٢. الاتحادي الديمقراطي الأصل	١. الشيوعي ٢. البعث ٣. الحركات المسلحة	١. الأمة القومي ٢. الإصلاح الآن ٣. المؤتمر الشعبي

جدول يوضح بالأرقام مواقف الأحزاب السياسية وأثرها على قضايا الحوار الوطني والانتخابات

*	القضية	المؤيدين	الرافضين	المتحفظين/ المقاطعين	ملاحظات
١.	الحوار الوطني	٢٦	١٢	٩	إذا قضية الحوار استراتيجيا لا يمكن التراجع عنها
٢.	الانتخابات	١٨	١٢	١٧	قضية الانتخابات لا خلاف على أهميتها ولكن عدد المتحفظين والمؤيدين الفارق بينهم واحد فقط مما يشير إلى وجود أزمة تحتاج إلى معالجة سياسية
٣.	الوزن السياسي	٤٤	٢٤	٢٥	الوزن السياسي للمؤيدين للقضيتين يؤكد حجية الأطراف المؤيدة وعظم تأثيرهم ويفرض على المتحفظين ضرورة اللجوء للحل السياسي من أجل حفظ استقرار الوطن وللمتحفظين ضرورة التوافق معهم لضمان شرعية أكبر للنظام والحكومة الجديدة

ملاحظة هامة: الحركات المسلحة ليست أحزابا سياسية وبالتالي تمنح وفقا للمقاربة صفرا

ملاحظات حول قضية الحوار الوطني:

- من الجدول أعلاه يلاحظ أن المؤيدين للحوار الوطني (٢٦) والمتحفظين عليه (٩) الطرفين يؤكدون دعمهم لفكرة الحوار الوطني وإيمانهم بأنه يظل المخرج الآمن من أزمات البلاد السياسية والأمنية والاقتصادية. ولكن إذا أضفنا درجة تأثير المتحفظين (٩) إلى الرافضين (١٢) فإن القراءة تشير إلى أن الأمر يحتاج إلى معالجة سياسية تقدم فيها تنازلات من كل الأطراف حتى يبلغ الحوار الوطني مداه بتراضي كل أصحاب المصلحة تأسيسا لنظام جديد وشامل يمكن أن يوعد الوطن بمستقبل أفضل للأجيال الحاضرة والقادمة.
- الأهم أن الرافضين يتخذون موقفا متطرفا لا يمت بصلة لمبدأ الحوار الوطني ويغلب عليه التأثير الأيدولوجي أكثر من التفكير السياسي. ويؤكد ملاحظتنا السابقة إنقطاع الصلة والعلاقة بين الرافضين والمتحفظين على الحوار الوطني مما يضعف موقف الرافضين وتأثيرهم السياسي على مجريات الحوار الوطني في حالة وصول المؤيدين والمتحفظين إلى تفاهم حول خلافاتهم بشأن الحوار.

ملاحظات حول قضية الانتخابات للعام ٢٠١٥م:

- بقراءة للجدول نجده يشير إلى أن في حالة الجمع لدرجات المؤيدين (١٨) والمقاطعين (١٧) للانتخابات نجدهم الأكثر تأثيرا سياسيا حيث أن الطرفين يتفقون على مبدأ أهمية الانتخابات وقيامها ولكن هناك خلاف على موعدها أو بعض التفاصيل الفنية المتعلقة بها.
- أما موقف الرافضين للانتخابات وهم أنفسهم الرافضين للحوار الوطني نجده مرة أخرى يأتي متأثرا بموقفهم الأيدولوجي والذي لا يحسب العواقب السياسية الناتجة عن ذلك مما يجعل من موقفهم الأضعف سياسيا حتى في هذه الحالة.

تقييم عام للمواقف من قضايا الحوار الوطني والانتخابات:

- المقاربة تؤكد على أن الحوار الوطني هو الخيار **الاستراتيجي** لكل الأطراف ولا يمكن التراجع عنه مهما واجه من عقبات وتحديات، لا من النظام ولا من المعارضة.
- الحوار الوطني عمليا يحتاج إلى **تنازلات** كبيرة من قبل كل الأطراف ولن يتوقع أن يكون ذات أثر حقيقي على مستقبل الوطن بدون ذلك.
- الحوار الوطني بالنظر إلى تجارب الآخرين وتجاربنا في الحوار بين الحركات المسلحة والحكومات يحتاج إلى **وقت أكبر** (يتراوح بين ٢ ــ ٣ أعوام على الأقل).

- الانتخابات محكومة بوقت معلوم **دستوريا** وقانونيا ولا تقبل التأخير إلا في حالة واحدة أن يتحقق **إجماع وطني** بين كل الأطراف السياسية والحركات المسلحة على شئ محدد بموجبه يمكن تأخيرها أو إلغائها لأن في تلك الحالة فقط تكون شرعية الإجماع للقوى السياسية أكبر من شرعية الدستور والقانون.

المجتمع المدني: المفهوم والأدوار

إن فكرة المجتمع المدني تعتمد في جوهرها على التفريق بين المجالين (الخاص) و (العام)، وتشير تحديدا إلى المنظمات الوسيطة التي يمكن أن تمثل حلقة الوصل والربط بين المجالين. ولذلك نجد أن التعريف الأكثر شيوعا لمفهوم المجتمع المدني يقول بأنه: (المجال الذي تتلاقى فيه جماعة من المواطنين خارج إطار العائلة أو الدولة أو السوق لتدفع بمصالحها المشتركة إلى الأمام). ويفترض في تلك المنظمات النأي بنفسها دوما عن الصراعات الطائفية والحزبية والعقائدية والسياسية والدينية، لأن تدخلها فيها تنفي عنها أهم صفتين تميزانها عن غيرها من التنظيمات وهي: الطوعية والإستقلالية voluntarism and Indepe

يتمتع المجتمع المدني بطبيعة تكوينه بـ (سمات جعلته يمتاز بخصوصية فريدة منحته مرونة سمحت له بلعب أدوار كثيرة ومتنوعة سواء في حالة السلم أو الحرب). أهم هذه السمات هي؛ التحضر، التسامح واللا عنف. ومفردة (المدني) أو المدنية نفسها تتضمن صفات ومعاني التسامح والتفهم واستيعاب التعدد والتنوع وهي كلها دلالات مرتبطة بالمدن الحديثة والحضارة. أي مؤسسة أو منظمة تخالف هذه السمات في أدبياتها أو ممارساتها تخرج نفسها تلقائيا من خانة المجتمع المدني. واذا تأملنا في هذه السمات نجدها تعبر عن جوهر الفكرة الديمقراطية. وهذا الارتباط بين المجتمع المدني والديمقراطية يؤكد على أهمية وضرورة تعزيز الأول إذا أردنا للديمقراطية أن تؤمن ولثقافتها أن تسود في المجتمع.

- يقوم منطق العمل المدني على قيمتين؛ التضامن والمشاركة.

- في المقابل يفرض ذلك على المجتمع المدني تحدي أن يثبت مصداقيته في الخطاب والممارسة في كل أنشطته وخاصة في حالة المشاركة في العملية الانتخابية.

والمجتمع المدني في حالة إلتزامه بتعزيز التضامن بين أعضائه من خلال مراعاة المصلحة الكلية للوطن، نبذ العصبيات، احترام التنوع والاختلاف وتحقيق التنسيق الفعال سيؤدي ذلك

يقينا إلى مشاركة حقيقية وفعالة تسهم في تجاوز مرحلة الانتخابات والخروج منها والوطن أكثر تماسكا وتسامحا واستقرارا.

دور الشباب في انتخابات ٢٠١٥م:

الاتحاد الوطني للشباب السوداني يمثل أكبر منظمة مجتمع مدني شبابية في السودان، ويحظى بتقدير الشباب ورعاية الدولة. وعليه يتوقع منه في مثل هذه المراحل المفصلية من تاريخ الشعب والدولة أن يتحمل مسئوليته الأخلاقية والتاريخية وينحاز إلى ما يحفظ للشعب وللوطن أمنه ووحدته وإستقراره. ولا نتوقع من الاتحاد ولا نطالبه بأن يقف في الانتخابات القادمة مع حزب من الأحزاب السياسية أو المستقلين من المرشحين ولكن ندعوه إلى أن يحتذي بأدوار المجتمع المدني المعروفة في مثل هذه الحالات ويبذل كل جهده، قيادات وعضوية وواجهات ناشطة، في ضمان نجاح العملية الانتخابية. علما بأن القيادات الشابة في منظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية تتمتع بروح وعقلية أكثر قدرة على التعامل مع الواقع السياسي الراهن لأنها لم تعد ترهن أنفسها لولاءات ضيقة أو أجندات غير وطنية. الأمر الذي يسهل من دور الاتحاد في قيادة حملة كبرى لدعم العملية الانتخابية وضمان تحقق أهدافها وغاياتها من تجاوز أزمة الشرعية للنظام السياسي القائم ومن ثم الضغط بعد ذلك على كل الأطراف السياسية للإستمرار في عملية الحوار الوطني وإستكمالها إلى نهاياتها باعتبارها هي الخيار الاستراتيجي الأوحد لنقل الوطن من النزاعات والخلافات والحرب إلى السلام والديمقراطية والوحدة والاستقرار والتنمية.

عليه يكون أمام الاتحاد الوطني للشباب خيارين للمشاركة هما:

- **دور تقليدي ونمطي:**

أولا: القيام بأنشطة التوعية والتثقيف المدني والانتخابي لتحقيق أكبر قدر من المشاركة في العملية الانتخابية ــ (الاتحاد وفروعه المختلفة بالولايات يعمل بشكل دائم ضمن المجتمع ولديه قدرة كامنة في والوصول للمواطنين بحكم انتشاره القاعدي وبالتالي تظل له ميزة نسبية لتغطية أكبر مساحة جغرافية وأعدادا بشرية).

ثانيا: مراقبة العملية الانتخابية؛ (المفوضية والناخبين والمرشحين والاعلام والأحزاب السياسية المتنافسة)، بحيث يهتم بسلامة الإجراءات وليس بالنتائج النهائية للعملية.

❖ **أدوار أخرى غير نمطية:**

وهي أدوار تنطلق من رؤية كلية للواقع السياسي والاجتماعي والفاعلين الأساسيين فيه من ناحية، وللمأمول والمرتجى أن تتمخض عنه العملية الانتخابية في نهاية المطاف من الناحية الأخرى. ثم بناء عليه تهدف إلى تهيئة البيئة الانتخابية العامة والعملية الانتخابية لتحقيق غاياتها. والسودان يشير واقعه إلى هشاشة في تكويناته الاجتماعية ومؤسساته الرسمية من جانب، وخلافات سياسية حادة بين أحزابه، ونزاعات مسلحة في أطرافه من الجانب الآخر.

الشروط القانونية والأخلاقية الواجبة على الاتحاد الوطنى للشباب للمشاركة فى الانتخابات

- الإلتزام بالدستور والقانون والقواعد المنظمة للعملية الانتخابية
- الإلتزام بالحياد بين الأطراف المتنافسة
- الإعتراف بمصالحه
- الإعتراف بمحدوديته ونسبيته في المراقبة للعملية الانتخابية

الأثر المتوقع من مشاركة الشباب فى الانتخابات

- ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة
- تعزيز اتجاهات الصالح العام
- تشجيع ابراز تجاوزات المفوضية وأجهزة الحكومة
- تمنح وتضفي الشرعية المطلقة للنتائج النهائية
- تؤكد وتعزز فعالية قيم وآليات وممارسات النظام الديمقراطي
- تزيد من وعي المواطنين وتشجع مشاركتهم
- توفر ضمانة الإستقرار السياسي للنظام

خاتمـــــة:

نأمل أن تكون الورقة قد استجابت لتوقعات الشباب وأسهمت في توعيتهم بالدور المرتجى منهم كما تقتضي المرحلة. وبالمقابل نتوقع من الشباب أن يدركوا حجم التحدي الذي تمثله المرحلة الراهنة بكل تداعياتها السياسية والأمنية والإقتصاية وأن يستجيبوا للتحدي بقدر عالي جدا من العقلانية والمهنية التي تفرضها عليهم مسئولياتهم الاخلاقية والتاريخية. والمراحل الانتقالية في عمر الشعوب لا تقبل المساومة أو التقاعس، وهي اللحظة التاريخية التي يتحدد فيها مستقبل الشباب والوطن.

المركز السوداني للديمقراطية والتنمية

SUDANESE CENTER FOR DEMOCRACY & DEVELOPMENT

منظمة مجتمع مدني تعمل على تعزيز الديمقراطية المفضية لتنمية مستدامة متوازنه تحقق كرامة البشر الانسانية بغض النظر عن فروقات الدين واللون والعرق وغيرها من عناصر التمييز السلبي التي تنتهك مبادئ حقوق الانسان المتعارف عليها في الاديان والاعراف السليمة والقوانين.

الخرطوم -المعمورة - شارع عبيد ختم - جنوب مستشفى الشيخ التخصصي

Khartoum, Al-mamora, Abied Khatim st, south of Al-shiekh Hospital

Tel : 0112365317 - 0183522875

E-mail : scdd2014@gmail.com

www.scdd-sd.org